الدوالّ الناقصة في النحو العربيّ

د. عبد الجبّار عبد الأمير هاني
جامعة البصرة / كلية الآداب

الملخص

يتناول هذا البحث : الدوالّ الناقصة في النحو العربيّ ، على مستوى الوحدة اللغوية فيإطار العلاقات النحويّة التي تنبني عليها جملة تامة ، والمقصود بالوحدة اللغوية هنا الكلمةفي عُرف النحاة العرب من حيث إدراكهم لبنيتها ومعناها الدلاليّ ، فضلاً عن تصنيفهم لهاعلى أساس ثنائية الشكل والمعنى في التقسيم الثلاثيّ المشهور .

والغاية من البحث تحليل طائفة مُنتقاة من هذه الدوالّ على أساس منهج يعتمد وصف مسلكها في التركيب ، ومحاولة تفسيره على أساس النظام النحويّ في العربيّة لغرض معرفة خصائصها التركيبية وسماتها الدلالية

Abstract

This study is aim to dfection the missing functiors in Arabic grammar

particularly at the level of linguistic unity .Linguistics unity here means

word at Arab grammarians . Especially their knowledge of their structre basis and semantic meaning As well as classfied her on a bilateral of shape and meaning .

The purpose of the study is to analyze some selected functionaccording to the curriculum describes its approach in the structure .

And then we interpret according to the Arabic language system to know

the characteristics of synthetic and semantic .

المقدّمة

تُعدّ الجملة الوحدة الأساسية للتحليل في إطار النحو العربيّ التقليديّ ، الذي يُعنى ببيان العلاقات النحويّة بين مكوّناتها اللغوية ، والمعلوم أنّ تلك المكوّنات لا تتعدّى ما يُقدّمه علم الصرف للبنية النحوية – والنحو بعامة – من مباني أقسام الكلام (الاسم والفعل والحرف) وما يقدمه النظام الصوتي للاسم والفعل على نحوٍ خاص من مُصاحبات صوتية تكون قرائن على المعنى الوظيفيّ لهذا المكوّن أو ذاك ، كما تكون من جهة أخرى مائزاً بين طوائف من الكلمات من حيث البناء والإعراب على أساس تغيّر أواخرها أو ثباتها ، ولا يمنع ثبات آخر الكلمة بحركةٍ ما أو سكون من أدائها معنًى وظيفيّاً يُنسب إليها، بالنظر إلى العلاقة النحويةالتي تربطها بكلمة سابقة أو لاحقة في الجملة نفسها . ومع هذا فإنّ صنيع النحاة العرب في كثيرٍ من الأحيان لا يقف عند حدود القرائن البنيوية في تحليل مكوّنات الجملة، وإن بدا ذلك ظاهراً في بعض الكتب النحوية التعليمية كالمختصرات وبعض الشروح ، والدليل على ذلك اتّفاقهم على مبدأ الإفادة المرجوّة من الكلام ، وتصنيف أقسام الكلام على أساس المعنى ، وحديثهم عن الإبهام والوضوح ، والشياع والتخصيص ، والفهم واللبس ، والاستقامة والإحالة وغير ذلك مِمّا له صلة واضحة بالمعنى ، زيادة على ذلك ملاحظاتهم الصائبة في وصف مجموعة غير قليلة من الوحدات التركيبية من جهة تأدية وظائفها الدلالية ، أو قصورها عن الإيفاء بهذا المطلب الذي تنعقد عليه عمليّة الفهم والإفهام ، قال سيبويه : " فإن قلت :كان حليمٌ أو رجلٌ. فقد بدأتَ بنكرة ، ولا يستقيم أن تُخبِر المُخاطَب عن المنكور... ولا يُبدأبها يكون فيه اللبس، وهو النكرة "[١] وقال ابن السرّاج مُعلّلا امتناع الابتداء بالنكرة:" وإنّما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنّه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلّم به،ألا ترى أنّك لو قلت : رجلٌ قائم ... لم يكن في هذا الكلام فائدة لأنّه لا يُستنكر أن يكونفي الناس رجلٌ قائماً "[٢] وربط بعض النحاة المتأخّرين الفائدة بالموقف الكلاميّ الذي يُنتج معنى غير مُحصّل عند المخاطَب ، قال الشاطبيّ : " فإن قلت : تكلّم إنسانٌ . لم يُفد شيئاً إذ لا يخلو الوجود من إنسان يتكلّم ، فقد كان

هذا المعنى حاصلاً قبل الكلام به ، فلم يُفد الإخبار بذلك فائدة "[٣] .

والذي يتحصّل من ذلك – عند هؤلاء النحاة وغيرهم – أنّالكلمة النكرة (المحضة) غير صالحة لتأدية وظيفة المبتدأ في الجملة وهو اعتبار مبنيّ على أساسٍ قواعديّ يفترض أن يكون المبتدأ معرفة ، من جانب ، ومن جانب آخر فإنّالنطق بها من جهة الاستعمال لا يجتلب سوى الإبهام المُفضي إلى اللبس، وهو ما لا يُقرّه العرف اللغويّ الذي ينشد الوضوح .

من هذا التصوّر يأتي هذا البحث في (الدوالّ الناقصة في النحو العربيّ)من أجل تسليط الضوء على طائفة منها تفي بالغرض الذي يهدف إليه الباحث في وصف أشكال هذه الدوالّ وسلوكها في الجملة من خلال الملاحظات النحويّة التي أفرزها منهج النحاة في تحليل الوحدة اللغوية على مستوى الكلمة ودورها في بناء جملة تامّة يحسن السكوت عليها .

وكان منهجي بشكل عام ، يعتمد **أوّلاً** : على استقراء ما يندرج تحت هذه الفصيلةمن دوالّ أشار إليها النحاة العرب وتحدّثوا عنها في أبواب متفرّقة من أبواب النحو، وكانحديثهم عنها مُنطلِقاً من نظرتهم إلى أنّ الكلمة ما دلّت على معنى مفرد بالوضع ، وأنّها تدخل مع غيرها في علاقة مخصوصة لتكوين جملة مُفيدة .

وثانياً : وصف مسلك هذه الدوالّ في بنية الجملة في ضوء العلاقات السياقية من جهة ومحاولة تفسير هذا المسلك من جهة أخرى .

يلي هذه المقدّمة ، مدخل تمهيديّ في بيان مفهوم الدالّ الناقص كما تصوره النحاة في ضوء الإفراد والتركيب ، بعد ذلك عرضتُ لطائفة من الكلمات التي تنتمي إلى الدالّالناقص في إطار الاسم ، مع مراعاة الموقع الوظيفيّ الذي تشغله هذه الكلمة أو تلك فيالتركيب النحويّ ، ثمّ تناولت طائفة من الكلمات التي أدرجها النحاة تحت مفهوم الفعل ،وتناولت بعد ذلك الحرف بوصفه فصيلة نحوية مُستقلّة مُهتدياً في ذلك كله بالملاحظات القيّمة التي أثمر عنها النظر النحويّ للنحاة العرب في هذا المجال .

وفي خاتمة البحث ، ذكرت خلاصة له مُلحِقاً بها أهمّ النتائج التي وقفت عليها ، ولا أدّعي بعد ذلك حصر الدوالّ الناقصة في النحو العربيّ فالمقام لا

يتّسع لذلك ، وما هيإلّا فكرة سنحتْ فسعيتُ باحثاً عن حقيقتها ، فإن أصبت فذلك حسبي وإلّا فإنّي قد بذلتُ جهدي متوكّلا على الله ، هو حسبي ونعم الوكيل.

مدخل

أوضح ابن فارس معنى كلمة (النقص) عن طريق المقابلة الدلالية، فقال: " النقص خلاف الزيادة ... ومرجع الباب كلّه إلى هذا "[٤] يعني أنّ ما تصرّف من هذه الكلمة من الصيغ لا يعدو أن يكون معناه حاملاً لهذه الدلالة الخلافية ، وفي بعض النصوص وردت إحدى صيغ الكلمة في مقابل التمام، يقول الشاعر أبو البقاء الرّنديّ الأندلسيّ في بيته المشهور :

لكلّ شيءٍ إذا ما تمّ نُقصانُ

فلا يُغرّ بطيب العيش إنسانُ[٥]

والأنسب أن يكون النقص في مقابل التمام لأنّ الزيادة تكون مُتمّما لما نقَص ، كما تكون فضلة أو فائضاً على ما هو تام أو ما في حكمه ، ومن أحكام النحاة مثلاً زيادة الباء في خبر ليس المنفيّ ، والدليل على زيادتها عندهم أنّ إسقاطها يُبقي الكلام تامّا،هذا ولا يخلو حديث النحاة في أبواب متفرّقة من الإشارة إلى الفروق الدلالية والتركيبية بين دالّ وآخر على أساس ثنائية النقص والتمام لتمييز أحدهما من الآخر، وما ذلك إلّا لإدراكهم أنّ الدوالّ لا يمكن أن تكون متساوية من جهة المعنى الإفرادي ، ولا من جهة المعنى التركيبيّ ، فإذا كان لكلّ دالّ معناه في الوضع والاستعمال فإنّ له وظيفته في التركيب كذلك ، غير أنّ الدالّ لا يؤدّي وظيفته النحوية إذا لم يكن تامّا ، ويترتّب عليذلك قصور التركيب عن تأدية المعنى الذي هو غاية النحو ، وتأدية المعنى أو إفادةالمخاطَب لا يتمّ بدالّ واحد ، وإنما بدوالّ مختلفة تنتظمها علاقات تركيبيّة ينبني عليهاالمعنى الدلاليّ ، ومن هنا كان تحليل هذه الدوالّ أساساً للتحديد .

ويظهر أنّ منهج النحاة العرب كان سليماً حين عُنوا بتحليل الدوالّ لملاحظة مالها وما عليها في إطار السياق ، وقد قادهم ذلك إلى نتيجتين ، الأولى : أنّ هناك طائفة من الدوالّ مستقلّة في دلالتها ، وهذه الطائفة تؤدّي وظائفها النحويّة مستغنيةبنفسها عن غيرها في إنتاج معنى التركيب ، ومثل هذه الدوالّ هو الأكثر في الكلام، وفي الوقت نفسه وجدوا أنّ هناك طائفة أخرى غير مستقلّة بالدلالة في

أنفسها، وهذهالطائفة لا يمكن لها أن تؤدّي وظيفتها النحوية التامّة لسبب أو لآخر ، وهذه الطائفة من الدوالّ قليلة في الكلام وقد اصطلح عليها النحاة بالناقصة تمييزاً لها من الدوالّالتامّة. أمّا النتيجة الثانية التي توصّلوا إليها فتكمن في أنّ بعض الدوالّ الناقصة لاتقع كلّها في درجة متساوية من النقص ففي كلام ابن يعيش[٦] عن الوصف باسم الإشارة أو بما فيه الألف واللام نجد :

أنّ اسم الإشارة أنقص في التعريف من العلم . - أنّ ما فيه الألف واللام أنقص تعريفاً من اسم الإشارة . وينبني على ذلك أنّ اسم الإشارة أتمّ تعريفاً من المُعرّف بالألف واللام ، وهذه النتيجة كما يظهر ليست عامّة،كما أنّ مفهوم الدالّ الناقص الذي سنُبيّنه لا يدخل فيه ما ذكره ابن يعيش .

الدالّ الناقص :

ما نقصده بالدالّ في إطار هذا البحث هو الكلمة ، دون غيرها من الدوالّ الأخرى مننحو الصوت والجملة ، فالصوت صائتاً كان أو صامتاً - لا يوصف بالنقص، وأمّا الجملة فلفظ مُركّب من كلمتين أو أكثر تحقيقاً أو تقديراً كما يرى النحاة ، وعلى الرغم مِمّا يُلحظ في بعض صيغها من نقص على مستوى الشكل والمعنى ، فإنّ هذا النقص في معظمه لا يُعزى إليها بقدر ما يُعزى إلى مكوّن أو أكثر من بين مكوّناتها التركيبية لسببٍ ما يُفضي إلى الحكم عليها بأنّها جملة ناقصة لا يحسن السكوت على آخرها.

ولكي يتّضح لنا مفهوم الدالّ الناقص نذكر أوّلاً مفهوم ما يُقابله وهو الدالّ التام ، ولعلّ ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) أقدم مَن أشار إلى مفهومه وإن لم يُصرّح بعبارة الدالّ التام ، فهو عنده : ما استقلّ بدلالته على معناه الإفراديّ من غير انضمام أمر آخر إليه[٧] ، والمراد باستقلال الدلالة هنا أن تفيد الكلمة معنىً كاملاً وهي خارج الجملةوما يندرج تحت هذا المفهوم عند النحاة : أكثر الأسماء والأفعال ، وإذا شئنا التوسّع في المفهوم ، قلنا : كلّ كلمة أفادت معنىً واضحاً عند المتكلّم والمخاطَب ،هي كلمة تامّة " يُمكن النطق بها معزولة ، كما يمكن استعمالها لتركيب جملة أو كلام "[٨].

والكلمة التامّة عند النحاة العرب تساوي ما أطلق عليه علماء اللغة الغربيون : الكلمةالكاملة Full word ذات المعنى المستقل [٩]

ويتّضح لنا من ذلك : أنّ الدالّ الناقص كلمة لا تفي بالإفادة الكاملة حين النطق بها وحدها، غير أنّ هذا المفهوم لا يصدق تماماً على بعض الدوالّ في العربيّة مننحو طائفة من الكلمات المبهمة ، أو تلك التي تتصف بشيوع الدلالة من الأسماء ، فكلمة (رجل) مثلاً يمكن أن تنطق منفردة وهي مفيدة ، وكلمة (هذا) حين تُنطق قديُفهم منها الإشارة ، وفي المقابل فإنّ كلمة مثلَ (ما) لا تدلّ على معنى مُحدّد وهيمعزولة عن التركيب ، فقد تكون" تعجبية ، ونافية وكافّة، وزائدة ، ومصدرية ظرفيةوغير ظرفية ، ومهيّئة كما في: حيثما...أو مُغيّرة كما في : لو ما ضربت زيداً ...ويوصف بها " [١٠] مِمّا يعني أنّها تفتقر إلى مُتعلّق يجعلها تنتمي إلى نوع مُعيّن من أنواع الكلمة ، وحينئذ من الممكن أن يُنسب إليها هذا المعنى أو ذاك. وما نريد أن نصل إليه أنّ الكلمة وإن كان لها معنى تام وحدها ، فإنّها قد تكون ناقصة من جهة التركيب النحوي لعارض مُعيّن ، وقد مرّ بنا أنّ جُملاً مثل : رجلٌ قائم وإنسانٌ يتكلّم . تُعدّ جملاً ناقصة على المستوى النحويّ على الرغم من أنّ أكثر مكوّناتهامستقلّة بالمعنى، وتُعدّ بعض الكلمات التي تحمل معنى غير محدّد في التركيب منالدوالّ الناقصة ، من نحو : مررتُ بهذا الطويل .

ونصل بعد ذلك إلى أنّ الدالّ الناقص في الغالب : عنصرٌ لُغويّ – استقلّ بمعناهالدلاليّ أو لم يستقلّ – لا يمكن له أن يؤدّي وظيفة نحويّة في الجملة إلّا بانضمام دالّآخر إليه أو بقرينةٍ مُتعيّنة . ومن خلال قراءتي لطائفة من الدوالّ الناقصة وجدتُ منها ما يدخل في إطار الاسم أو الفعل ، ومنها ما يتّصل بمفهوم الحرف ، وسوف أتناولهذه الدوالّ في ضوء هذا التقسيم .

أولاً: الاسم

يُراد بالاسم عند النحاة : اللفظ الدالّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان ، قال أبو البركات الأنباري في حدّه : " كلّ لفظة دلّت على معنى تحتها غير مقترنبزمان محصّل ، وقيل: ما دلّ على معنى ، وكان ذلك المعنى شخصاً أو غيرَ شخص "[١١] ويُفهم من ذلك أنّ الاسم عند النحاة يطلق على الأمور المحسوسة أو المجرّدة ، وهيالتي يُعبّر عنها بالذوات ،

ومن خصائص هذه الأسماء أن تُنطق بمفردها وتستغنيبمعناها الدلالي دون تضمّنها معنى زمنيّا . غير أنّ هناك طائفة من الكلمات ذاتدلالة زمنية عدّها النحاة أسماء مثل: يوم وغد وليلة ومتى وغيرها، وكان المعيار الذي اعتمدوه في ذلك هو معيار التصرّف الإعرابيّ ،وينطبق ذلك على طوائف أخريمن الكلمات كاسم الفعل حين يقع مُسنداً إليه مثل : دُعيت نزالِ، والمبهم مثل: (ما و أيّ) وبعض الظروف مثل : (يمين وشمال وأمام وأسفل وبينَ) وغيرها ، فقد أجاز النحاة مثلاً قراءة زيد بن عليّ :" والركبُ أسفلُ منكم "[١٢] برفع اللام على أنّه خبر .

وما نخلص إليه من هذا، أنّ ظاهرة التصرّف الإعرابيّ في عرف النحاة أفضتإلى التوسع في مفهوم الاسم ليشمل ما لا يدلّ على معنى حين يُنطق مُنفرداً ، وهو ما تنبّه إليه المُرادي الذي قال : " الأسماء قسمان : قسم يدلّ على معنى في نفسه ولا يدلّ على معنى في غيره وهو الأكثر، وقسم يدلّ على معنيين : معنى في نفسه

ومعنى في غيره كأسماء الاستفهام والشرط ، فإنّ كلّ واحد منها يدلّ بسبب تضمّنه معنى الحرف على معنى في غيره مع دلالته على المعنى الذي وُضع له، فإذا قلتَمثلاً : مَنْ يقم أقم معه. فقد دلّت (مَن) على شخص عاقل بالوضع ، ودلّت مع ذلكعلى ارتباط جملة الجزاء بجملة الشرط لتضمّنها معنى إنْ الشرطية "[١٣].

ومن بين الدوالّ الناقصة التي تندرج تحت مفهوم الاسم :

١. **العَلم** : والمراد به اسم الشخص، وهو ما دلّ من جهة الوضع على مُسمّى مُعيّن مخصوص ، وهو بهذا لا يفتقر إلى قرينة توضّح معناه الدلاليّ ، أو كما عبّر بعض النحاة أنّ تعيين العلم مُسمّاه إنّما هو تعيين مُطلق من غير قيد زائد عليه[١٤]وتعيين المُسمّى يُخرجه" عن الإبهام بين أشخاص جنسه فيصير كالمشار إليه حسّاً أو ذهناً "[١٥] ، وهذا يعني أنّ اسم الشخص من الدوالّ التامّة المستقلّة بمفهومها ،ويغلب ذلك حين يكون المُخاطَب عالماً باسم المُتحدّث عنه ،فإذا كان لا يعرفهبسبب إطلاق الاسم على أكثر من شخص في بيئته الاجتماعية ، فإنّ ذلك يعني اللبس في ذهن المُخاطَب ،

لأنّ العلَم في هذه الحال يُنزّل منزلة النكرة الدالّة عليشيوع فتحتاج حينئذ إلى تعيين ، فوضوح الاسم أو تمامه يتوقّف على المعرفة به من قبل المُخاطب ، والعكس صحيح ، وقد أشار النحاة إلى هذه الحقيقة التداولية فذكر سيبويه أنّ : "الصفة تمامُ الاسم ، ألا ترى أنّ قولكَ: مررتُ بُزيدٍ الأحمرِ كقولكَ : مررتُ بزيدٍ ، وذلك أنّك لو احتجتَ إلى أن تنعتَ فقلتَ : مررتُ بزيدٍ _وأنت تريدُ الأحمَر وهو لا يُعرف حتى تقولَ : الأحمر _ لم يكن تَمّ الاسم ، فهويَجري منعوتاً مَجرى مررتُ بزيد ، إذا كان يُعرف وحده ، فصار الأحمرُ كأنّه من صلته "(١٦) ، ومعنى عبارة سيبويه كما فهمها الشاطبيّ أنّ زيداً الأحمرَ عند مَنلا يعرفُه كزيدٍ عند من يعرفه وبيّن ذلك بقوله : "فإذا قلتَ : مررتُ بزيدٍ . فإن كان زيدٌ معروفاً عند السامع فقد تمّ ، وإن كان غيرَ معروف عنده فهو ناقص حتّيتقول: الخيّاط أو النجّار... فيتمّ ذلك عند السامع ، وقد يحتاج إلى أكثر من نعتٍ واحد "(١٧)

ويظهر من هذا أنّ الصفة في هذا السياق قرينة بنيوية يتطلبّها المقام لدفع اللبسالحاصل في ذهن المخاطب لعدم تمييز المُسمّى أو لقلّة معرفته به ،ولا سيّما إذاكان المخاطب قد استقرّ عنده أنّ هذه الصفة مَمّا تُنسب لهذا لمسمّى المُتحدّث عنهدون غيره ، ويظهر لنا أنّ الصفة والموصوف في هذا المقام بمنزلة الشيء الواحدأو الاسم التام بالرغم من أنّ النحاة لم يعدّوهما بتلك المنزلة لأنّ ذكر الصفة عندهممطلب اختياري ، قال الأنباري : " وأمّا الصفة فليست مع الموصوف بمنزلة شيءواحد ، فلهذا لا يلزم ذكرُ الصفة مع الموصوف ،بل أنت مُخيّر في ذكر الصفة إن شئت ذكرتها، وإن شئت لم تذكرها "(١٨) والحقّ أنّ ذكر الصفة أو عدم ذكرها لا يتوقّف على اختيار المتكلّم في جميع الأحوال إنّما هو أمر نسبيّ فقد يحتاج المتكلّمفي بعض المواقف وصف المتحدَّث عنه للتمييز بينه وبين غيره ورفع الالتباس فيذهن السامع قال سيبويه :" وإنّما يحتاج إلى الصفة إذا خاف الالتباس من الأسماءالغالبة "(١٩) .

وقد يحدث أن يلجأ المتكلّم في المقام نفسه إلى تعيين المسمّى بالإضافة فيتعيّنبها فتقول مثلاً : مررتُ بزيدِكم .

وذهب صاحب كتاب (البسيط في النحو) إلى أنّالإضافة في الأعلام كثيرة، مُعلّلاً إضافتها باشتراك جماعة في اسم واحد يُقرّبها من حيّز التنكير ، لذلك يصحّ تعريفها من هذه الجهة بقرينة زائدة بالرغم من استغنائهابالقرينة الدالّة على تمامها من جهة الوضع [٢٠] ، ومعنى تقريبها من حيّز التنكير أنّها بمنزلة المبهم بالنسبة للمخاطب أو السامع فحينئذ تحتاج إلى تخصيص ، وفي الإضافة تأدية لهذا المعنى في إزالة الإبهام .

٢. **النكرة** ، وهي تُقابل المعرفة في التصنيف النحويّ عند النحاة العرب ، وكثيراما يرد بحثها في مُقدّمة مصنّفات النحو تمهيدا للشروع في وصف القواعد التركيبية،فضلاً عن ذلك فإنّ كلًّا من النكرة والمعرفة بابٌ ينعقد به حصول الفائدة أو عدمهافي عملية الإسناد في الجملة البسيطة ، وربّما كان لهذا الأمر أهميّته في الحكم على صحّة الإخبار من جهة الدلالة والبنية التركيبية معاً أو عدم صحّته ، وهو ما يتّضح في باب الابتداء ، فمن المعلوم أنّ النكرة ببنيتها المجرّدة لا تقع في موضع المسندإليه في الجملة الاسمية ، والسبب في ذلك كما يذكر النحاة أنّ " الأصل تعريف المبتدأ لأنّه المُسند إليه فحقّه أن يكون معلوماً لأنّ الإسناد إلى المجهول لا يُفيد "[٢١] وكان سيبويه ، على المستوى التداولي ، يرى أنّ الأحسن أن يبدأ المتكلّم بالأعرف في عملية الخطاب ، قال : " الابتداء إنّما هو خبر وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف وهو أصل الكلام ، ولو قلتَ : رجلٌ ذاهبٌ ، لم يحسن حتّى تُعرّفه بشيء ، فتقول : راكبٌ من بني فلان سائر "[٢٢] .

والنكرة – وهي المجهول وغير الأعرف – في الأصل وصفٌ للاسم الذي لايخصّ شيئاً بعينه ، ثُمّ أُطلقت على كلّ اسم يحمل مدلولاً غير مُحدّد بالنسبة للسامعلما فيه من إبهام في الدلالة وشيوع يستغرق أفراداً كثيرة من نوعه ، والإبهام والشيوع كلاهما يرجع إلى تعميم دلالة الدالّ النكرة ، قال ابن السرّاج : " كلّ اسم عمّ اثنينفما زاد فهو نكرة ، وإنّما سُمّي نكرة من أجل أنّك لا تَعرف به واحداً بعينه إذا ذُكر)[٢٣] وبسبب من الدلالة غير

المحدّدة التي تحملها النكرة كانت في عداد الدوالّ الناقصةفي التركيب النحويّ ، ومن هنا كانت نواة التأويل التي حدّدها النحاة في عدم البدء بالنكرة المجرّدة هو عدم حصول الفائدة بالإخبار عنها للالتباس الحاصل منها فيذهن السامع ، ولا يبدأ المتكلّم كلامه بما يكون فيه لبس أو إبهام كما يقتضي ذلك الاستعمال العرفيّ للغة في إطار البيئة اللغوية الواحدة ، ففي سياق الندبة ، مثلاً ،لا فائدة من وراء الاستصراخ على فقيد غير معروف وإنّما تتحقق الفائدة إذا كانالفقيد معروفاً ، قال سيبويه : " هذا باب ما لا يجوز أن يُندب وذلك قولك : وا رجُلاه ... وقال الخليل رحمه الله : إنّما قبح لأنّك أبهمتَ ... لأنّك إذا ندبتَ تُخبِرُأنّك قد وقعتَ في عظيمٍ وأصابَك جسيمٌ من الأمر، فلا ينبغي لك أن تُبهِم "(٢٤) .

وعلى الرغم من أنّ الاسم النكرة في الأكثر له معنى مفرد في المعجم ، مثل : رجل وفرس وعين إلخ ، إلّا أنّه يفتقر لتعيين دلالته في التركيب إلى مجموعة منالعناصر البنيوية التي تساويه بالمعرفة أو تُقرّبه منها ، فهو يفتقر إلى الوصف أوالإضافة إلى معرفة ، أو إلى أداة التعريف ،وقد يعتمد على الإعادة والتكرار فيفي سياق التفصيل، وربّما تطلّب بعض الأدوات التي تُفيد معنى مخصوصاً كالنفي والاستفهام والمفاجأة ، وغير ذلك من الخصائص البنيوية التركيبية التي عبّر عنهاالنحاة بالشروط أو المسوّغات التي تسمح للنكرة بأن تقع في موضع المُبتدأ فيُخبرعنها كما يُخبر عن معلوم أو معهود لدى السامع ، وربّما كان المسوّغ البنيويّ فيخبر النكرة وليس فيها ، وذلك بتوسعة الخبر أو تضييق دلالة العموم فيه بطريقسرد مجموعة من أحواله أو وصفه بما يؤدّي إلى حصول الفائدة في ذهن السامع، وقد عبّر بعض النحاة عن المسوّغات البنيوية في خبر النكرة بقيود الخبر ، قال ابن الحاجّ : " ما مِن مثال يمتنع لأجل الابتداء بالنكرة ، إلّا وهو جائز إذا كثرت قيود خبره ، وذلك أنّ امتناعه إنّما هو لأنّه لا يُنكر أن يكون في الدنيا مخبرٌ عنه بمثل ذلك الخبر ، فإذا قيّدت الخبرَ تقييداتٌ كثيرة ، وضيّقت عمومه صار مُفيداًفجاز ذلك...وتمثيل سيبويه قد نصّ على امتناع : كان إنسانٌ حليماً... فلو قيّدتخبره كما ذكرت لساغ ذلك وجاز، فكنت تقول : كان إنسانٌ حليماً عند مقتل أحبّولده إليه "(٢٥) وقال : " إذا قُيد (الخبر) بقيد لو لم يُقيد به لم

يحصل من الكلامفائدة ، كقولك : إنسانٌ صبَر على الجوع عشرين يوماً ثُمّ سار أربعة بُرُد في يومه وفعلَ كذا وتصرّف في كذا وهو في سنّ الشيوخ ... فهذا لم توجب له الفائدة إلّا تقييد الخبر "[٢٦] ، وتقييد الخبر في مثل هذا السياق قد يحتاج إليه المُتلقّي منأجل تضييق دلالة النكرة المحضة ليتمّ الكلام وتحصل الفائدة ،ولولا ذلك لبقيَالكلام ناقصاً على مستوى التركيب والمعنى .

٣. **الاسم الموصول** ، وهو " عبارة عن الكلمة التي تفتقر في دلالتها على معنيالاسم التام إلى ما يتصل بها فتستقلّ حينئذ دلالتها عليه وتصير في معنى الاسماءالمستقلّة بالدلالة "[٢٧] ، ويندرج تحته ما يُعرف عند النحاة بالمختصّ ، كمَنْ وماوالاسم غير المختصّ كالذي وأخواتها ، وأيٌّ . و(مَن ، ما ، أيّ) يفتقرن إلى الصلة إذاجئنّ أسماء موصولة وهنّ في الاستفهام والشرط بمنزلة الاسم التام ، قال سيبويه :" وإنّما تشبه (أيٌّ) الأسماءَ التامة التي لا تحتاج إلى صلة في الجزاء والاستفهام "[٢٨] وسُمّيت هذه الطائفة من المفردات بالموصولات لأنّها نواقص تتمّ بما توصل إليه (٢٩) ومعنى ذلك أنّ الموصول لا يستقلّ بمعنى إفراديّ ، وإنّما يستقلّ بالدلالة فيُفهم معناه حين يُضمّ إليه ما يجعله بمنزلة الاسم المُعيّن ، قال ابن يعيش : " معنى الموصولأنْ لا يتمّ بنفسه ، ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتمّ اسماً ، فإذا تمّ بما بعده كانحكمُه حكم سائر الأسماء "[٣٠] .

ويدلّ الاستعمال العرفيّ في بيئة اللغة العربية أنّ صلة الدالّ الموصوليّ جملةخبرية (إسمية أو فعلية) ذات مضمون يعرفه السامع ، أو ظرفٌ مُعيّن أو مُركبٌحرفيّ تام فيه دلالة على المعنى المُراد ، ولا شكّ في أنّ مقولات الصلة هذه إنّماهي مكوّنات دلالية لازمة ، يفتقر إليها الموصول في تعيينه وتخصيصه ليؤدّي وظيفته السياقية في التركيب ، ويظهر أنّ الموصول وصلته الجملة الخبرية على نحوٍ خاص ، يُعادل اسماً ذا بنية اشتقاقية هي في الغالب دالّ وصفيّ ينتمي إلى مادّة معجميّة ، ففي ضوء قاعدة الاستبدال الموضعيّ في المنهج الوصفيّ نجد أنّ جملة :

الذي حضر أخوك = الحاضرُ أخوك . وجملة :جاء الذي عُرِف بالفضل = جاء المعروفُ بالفضل .

والملاحظ أنّ الموصول في الجملة الأوليوما يُعادله من الوصف متماثلان من حيث المعنى الوظيفيّ ، فكلاهما واقع فيموضع المبتدأ ، وفي الجملة الثانية كلاهما يؤدّي وظيفة الفاعل، ويتبيّن من ذلكأنّ صلة الموصول الخبرية لها وظيفة مركبة تكمن في تحويل الموصول إلى دال معجميّ لا يفتقر إلى ضميمة توضّح معناه ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنّهاتسمح له بأداء وظيفته النحوية في ضوء العلاقات السياقية بين مكوّنات الجملة .

٤. **الاسم المبهم** ،وهو حقل تندرج تحته طائفة من المفردات بعض منها يستقلبدلالته ،ومع ذلك فلا يوقف عليه دون صلته أو متعلقه كما لا يوقف عليه إذا لم يكن في السياق ما يدلّ عليه ، ومن هذا النوع ما دلّ على جهة مثل : فوق وتحتوخلف وأمام ونحوها من الجهات الستّ ، ومنه : قبل وبعد في الزمان ، ومنه ما دلّ على مقدار (العدد والميزان والمكيال والمساحة) ، وهذه الدوالّ مبهمة لأنّها تفتقرفي الكلام إلى ما يُحدّدها ويُعيّنها ، قال الأنباري في الجهات : " إنّها مبهمة غيرمحدودة ، ألا ترى أنّكَ إذا قلت : أمام زيد ، كان غير محدود ، وكان هذا اللفظمشتملاً على جميع ما يقابل ظهره إلى أن تنقطع الأرض "[٣١] .

والظاهر أنّ النحاة عدّوا هذه الدوالّ ناقصة في حال إفرادها ، فإذا وُصلت بكلام جرت مجرى الدالّ التام في وضوح معناه ، وما تُوصل به بعض هذه الدوالّ مُضافٌ إليه ، وبعضها يفتقر إلى تفسير كما في الاسماء الدالة على مقدار، فالعدد مثلاً دالّ على مقدار معلوم ولكنّه مبهم من جهة إفراده لعدم دلالته على جنس المعدود ، فإذا " قلت : عندي عشرون. احتمل أنواعاً من المعدودات ، فإذا قلت : درهماً... أزلت ذلك الإبهام واتضح بذكره ما كان مُتردّداً مبهماً "[٣٢] . ومثل ذلك :" عندي راقودٌ خلًّا ، ورطلٌ زيتاً ومنوانِ سمناً ، فالتمييز في هذه الأشياء ... لبيان نوع الراقود إذالإبهام وقع فيه وحده لاحتماله أشياء كثيرة كالخلّ والخمر والعسل ، وغير ذلك مِمّا هو نوعيّ "[٣٣] .

ومن الاسم المبهم ما لا يستقلّ بدلالة لغوية ، وإنّما دلالته في الغالب دلالة تركيبية والمشهور من هذا النوع : (إذ ، إذا)، في حال استعمالهما ظرفين دالّين على الزمان وهو الغالب، أحدهما للماضي ، والآخر للمستقبل ، وهما بمنزلة الاسم الموصول في احتياج كلّ منهما إلى ما يوضّح معناهما ، وهو الزمن المبهم ، وما يوضح ذلك المعنى في الغالب جملة إسمية أو فعلية ، قال ابن هشام : " تلزم إذالإضافة إلى جملة إمّا إسمية ... أو فعلية فعلها ماض لفظاً ومعنى ... أو فعلية فعلها ماضٍ معنى لا لفظاً "[٣٤] ، ولزوم إضافة كلّ منهما إلى كلام آخر يدلّ على أنّهما من الدوالّ الناقصة قال ابن يعيش في إذ: " تقع على الأزمنة الماضيةالماضية كلّها مبهمة فيها ، لا اختصاص لها ببعضها دون بعض فاحتاجت لذلكإلى ما يوضحها ويكشف عن معناها، وإيضاحُها يكون بجملة بعدها فصارت بمنزلة بعض الاسم وضارعت (الذي) والأسماء الناقصة المحتاجة إلى الصلات "[٣٥] . وهذا الكلام ينطبق على إذا أيضاً .

٥. **ضمير الغيبة** ، الضمير عامة فرع من الأسماء باعتبار التصرف الإعرابيّ لوقوعه في الجملة مبتدأً وفاعلاً و مفعولاً ومضافاً إليه إلى آخره ، على الرغم من تأديته وظيفة أساسية وهي نيابته عن الاسم الظاهر في الكلام ، ومن هنا فلا بدّ للضمير من اسم مذكور يرجع إليه ليستقلّ بالفهم في ذهن السامع فتحصل الفائدةوالشرط التداولي لاستعمال الضمير أن يُشير إلى مرجع يعرفه المتكلّم والسامع معاً يقول سيبويه : " وإنّما يُضمر (المتكلّم) إذا علم أنّك قد عرفت مَن يعني "[٣٦] فإذا كان السامع لا يعرف مرجع الضمير كان الضمير بمنزلة اللفظ المبهم الذي يحتاج إلى التعريف والتعيين ، والضمير بشكلٍ عام يُشارك الدوالّ الناقصة من جهة الافتقار إلى ما يُشخّص مدلوله ليتّضح معناه في الاستعمال ، والأصل في الضمير عند النحاة عدم استقلاله " بالمفهومية في حالة تعقّله مفرداً ... وذلكدليل على أنّ معناه إنّما يتمّ فهمه بغيره، فذلك الغير مفتقر في أصل الوضعإليه وهو الذي

يُعيّن مدلوله ويُشخصّه ، وبه تمّت دلالته على معناه الذي وضِعله "[٣٧]

ويُشير الاستقراء النحوي في باب الضمير أنّ ضمير الغيبة أكثر افتقاراً لِمايُعيّن دلالته من ضميري الحضور (المتكلّم والمخاطب) لأنّه لا بدّ له من مرجع تتبيّن به دلالته سواء كان ذلك المرجع ملفوظاً أو مدلولاً عليه في السياق ، لذلك فإنّ استعماله بغير ما يُشير إليه من اسم ظاهر بمنزلة لفظ مبهم يوقع في اللبس والإبهام[٣٨]، ولا يُمكن جني الفائدة في الكلام من الألفاظ المبهمة .

وضمير الغيبة لا يُفسره إلّا مرجع معلوم ،سواء كان ملفوظاً أو ملحوظاً في السياق ، ويعني هذا أنّ مرجعه واحد مُتعيّن يطابقه في النوع والعدد ، فإذا تعدّد المرجع فحينئذ يقع اللبس وهنا لا بد من تعيين المرجع المناسب لمقصودالكلام ومراد المتكلّم ، ففي قوله سبحانه : ﴿**حتّى توارتْ بالحِجابِ**﴾ [٣٩]ضمير مؤنّث يفتقد إلى مرجع سابق ولكنّ المفسّرين يتفقون على أنّه يُشير إلى الشمس ، والدليل على ذلك ما ورد في السياق من ذكر العشيّ في آية سابقة[٤٠]قال القرطبي : " الأكثر في التفسير ، أنّ التي توارت بالحجاب هي الشمس ، وتركها لدلالة السامع عليها بما ذُكر مما يرتبط بها ويتعلّق بذكرها "[٤١] ، وعبارة القرطبيّ : الأكثر في التفسير ،تدلّ على أنّ هناك مرجعاً آخر يفسر ضمير المؤنّث وذلك المرجع هو (الصافنات) أي الخيل ، وهو أقرب من جهةاللفظ ، وفي ذلك تعدّدٌ في المرجع ومثل هذا التعدّد هو الذي يؤدي إلى اللبسوالتردد في ذهن السامع ، وما عليه حينئذ ليتّضح المعنى سوى تأمّل المعنيالذي سيقت من أجله الآية الكريمة بملاحظة ما يكتنفها من قرائن نصّية وما يجذبها من علاقات دلالية، ويتصل بضمير الغيبة ما يُسمّى عند البصريين ضميرَ الشأن أو القصّة ويُسمّيه الكوفيون المجهول ، وهو على كلّ حال دالّعلى مجهول في حال استعماله مجرّداً ممّا يُفسّره ويوضّحه ، والمشهور عندالنحاة أنّ ضمير الشأن لا يتقدّمه مذكور ، وإنّما مذكوره يقع بعده وهو الذييُفسره ويزيل إبهامه ، قال الاستراباذي : " فإن ذكرته ولم يتقدّمه مفسّره بقيَ مبهماً مُنكّراً لا يُعرف المراد منه حتى يأتي مُفسره بعده"[٤٢] ، ومُفسّر ضميرالشأن كما يدلّ الاستعمال جملة خبرية تُعادله في المعنى .

٦. **اسم الإشارة** ، وهو لفظ يُشار به إلى شيء مُعيّن في حضرة المتكلّم والسامعومن هنا عُدّ من المعارف أو الدوالّ التامّة على الرغم من اعتباره من المبهمات ،قال سيبويه :" وأمّا الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء ... وما أشبه ذلك "[٤٣] . وإبهام اسم الإشارة يرجع إلى أنّ الإشارة به تكون إلى كلّ شيءفيحتاج إلى قرينة تُزيل الإبهام من جهته وتوضّحه . والظاهر أنّ احتياجه إلى مايوضّحه يعتمد على عدم معرفة السامع للمشار إليه في موقف ما ، فيكون اللفظعنده بمنزلة النكرة المحضة التي تفتقر إلى التعيين ، يقول ابن السرّاج في مثل :مررتُ بهذا الطويل _ : " لأنّ هذا مبهم يصلح أن تشير به إلى كلّ ما بحضرتك ، فإذا ألبس على السامع فلم يدرِ إلى الرجل تُشير أم إلى الرمح ، وجب أن تقول :بهذا الرجل أو بهذا الرمح ، فالمبهم يحتاج إلى أن يُميّز بالأجناس عند الإلباس "[٤٤]

ويظهر من هذا أنّ اسم الإشارة دالّ على معنيين أحدهما المُسمّى، والآخر تنبيهالسامع على ذلك المُسمّى والإشارة إليه ، فإذا كان السامع لا يعرف إلى أيّ شيءيُشير المتكلّم ، نقصَت دلالة اللفظ فكانت مدعاة للبس والإبهام في الكلام .

٧. طائفة من الأسماء التي تقع تابعة لما قبلها على سبيل النعت ، من نحو: أبومثلٍ وأخٍ وغيرها من الكلمات التامّة لغويّاً، والمعروف عند النحاة أنّ هذه الأسماءلا تؤدّي وظيفتها النحوية إذا افتقرت إلى صلة أو إضافة تُوضّحها، ولذلك فدخولهامُفردة في التركيب يُعدّ إخلالاً به يترتّب عليه انتفاء الفائدة ، لذلك يمتنع عندهم : "مررتُ برجلٍ أب . لأنّ الرجل لا يخلو أنْ يكون أباً فلا فائدة من ذكره هكذا ، فإذاأضاف المتكلّم إليه شيئاً صلح التركيب وتمّ المعنى "[٤٥] .

ثانياً: الفعل

يدلّ الفعل على حدث مُقترن بزمن ، وزمن الفعل إمّا أن يتعيّن بصيغته وهوالزمن الصرفيّ ، وإمّا أن تُحدّده العلاقات السياقية وذلك هو الزمن النحويّ للفعل، والفعل بهذا المفهوم يصدق على طائفة من الأفعال التي تنتمي

إلى حقل مُعين هو حقل الفعل التام – لازماً أو مُتعدّياً – ومن خصائصه : استقلاله بالمدلول سواء في الجملة أو حين النطق به معزولاً عنها ، كما أنّه يكتفي بمرفوعه فيفيد ، لأنّ الفعلوالفاعل " جملة يستغني عليها السكوت وتمّت بها الفائدة للمخاطَب ، ويتمّ الكلامبه دون المفعول "[٤٦] . ولعلّ أكثر الأفعال في اللغة العربية من هذا النوع .

وهناك طائفة من الكلمات ، تَعامل معها النحاة بوصفها ليست أفعالاً صحيحة أوحقيقية بسبب تجرّدها من دلالة الحدث واكتفائها بالدلالة على الزمن ، أو تجرّدها من الدلالتين معاً ، ومع ذلك فقد سمّوها أفعالاً بملاحظة ما تُنتجه من أثر أعرابيّفيمدخولاتها ، وهذه الطائفة هي : الأفعال الناقصة وأفعال المقاربة وأفعال المدح والذمّوالتعجّب ، وألحقوا بذلك مجموعة من أفعال القلوب . والجامع بين هذه الأفعال أنّهالا يُقتصر فيها على المرفوع في التركيب ، على الرغم من اختلافها في الافتقار إليما يُتمّم التركيب الذي يتمّ به المعنى ، فالأفعال الناقصة (كان وأخواتها) تفتقر إليالمنصوب لأنّ المعنى لا يتمّ بالمرفوع وحده ، وأفعال المقاربة على اختلاف معانيهامن جهة قرب حصول الفعل أو الشروع فيه أو رجاء حصوله ، تفتقر إلى ما يوضح تلك الجهة، وأفعال المدح والذم تفتقر إلى مخصوص بالمدح أو الذم، وفعل التعجبيفتقر إلى تمييز، كما أنّ صيغة أفعلَ تفتقر إلى الدلالة على الزمن الماضي وبعبارةابن مالك : مسلوب الدلالة على المضيّ فيؤتى بكان لإفادة ذلك المعنى [٤٧] مثل :ما كان أحسنَ زيداً صُحبةً .

والصحيح أنّ كان وأخواتها ناقصة من جهة ما يفيده الفعل التام من الدلالة على الحدث الذي يقترن فيه بمعنى الزمن ، فكان وأخواتها لا معنى لها غير الزمن ولذلك أطلق عليها بعض الباحثين المعاصرين : الأدوات الفعليّة [٤٨].

ومعنى ذلك أنّها ليست ناقصة من جهة التركيب بدليل دخولها على الجملة الإسمية وهي جملة تامة،واستثنى بعض النحاة من ذلك الفعل ما دام في افتقاره إلى شيء مُقدّم يكون ظرفاً لهباعتبار ما مصدرية ظرفية ، قال ابن يعيش :" ما مع الفعل بتأويل المصدر والمراد به الزمان...وممّا يدلّ على أنّ ما مع ما بعدها زمان أنّها لا تقع أوّلاً، فلا يُقال : ما دام

زيدٌ قائماً ، ويكون كلاماً تامّاً ، ولا بدّ أن يتقدّمه ما يكون مظروفاً "[٤٩] .

وأفعال المدح والذمّ هي (نعْم ، بئس، حبّذا ، لا حبّذا) وفي الاستعمال الشائع لا يُقتصر فيها على الفاعل الممدوح أو المذموم، ولا بدّ من تخصيصه من جنس الفاعل سواء كان الفاعل مُضمراً أو ظاهراً ، قال المبرّد :" ويؤوّل : نعم الرجلُ . في التقدير، إلى أنّك تريد معنى محموداً في الرجال ، ثمّ تعرّف المخاطَب مَن هذا المحمود "[٥٠] وفي كلام المبرّد إشارة إلى أنّ فعل المدح أو الذمّ لا يؤدي مع فاعله جملة تامّة لأنّه يتضمّن معنى العموم في المدح أو الذمّ" فإنّ نِعم تصلح لكلّ فنّ من المدح ، وبئستصلح لكلّ فنّ من الذمّ "[٥١] ، والعموم ضرب من الإبهام ، ولذلك احتاج المُركّب الفعليّ – مدحاً أو ذمّاً – إلى مخصوص يحصل به التعيين وتنعقد به جملة مُفيدة ، وهذا الوصف ينطبق على المركّب الفعليّ : حبّذا ، في افتقاره إلى مخصوص يُفسّر اسم الإشارة المبهم ، من نحو : حبّذا الكتابُ جليساً .

وأفعال القلوب (التي تفيد اليقين أو الرجحان) من الدوالّ التامة في النحو العربيّ ومع ذلك هي تُضاهي الأفعال الناقصة في عدم اقتصارها على المرفوع الفاعل كما يرى النحاة ، والغالب من جهة الاستعمال أن تدخل على مفعولين هما ركنا الجملة الإسمية: المبتدأ وخبره ، مثل : ظننتُ الأمرَ هيّناً . وكلا المفعولين مطلوبان معهافلا يُقتصر على أحدهما دون الآخر، كما لا يُقتصر على المبتدأ دون الخبر.

ومن بين أفعال القلوب طائفة من الأفعال الملحقة بها مثل الفعل : سمِع ، وقد ألحقه الأخفش الأوسط بالفعل (علِم) بشرط تعلّقه بشخص، أو بعين المُخبِر كما عبّر بعض النحاة [٥٢] ، ومثّلوا له بجملة : سمعتُ زيداً يقولُ ذاك . وعندهم أنّجملة : يقول ذاك . هي المفعول الثاني ، وهذه الجملة لا بدّ منها لتفسير الفعل الدالّ على السماع ، قال الزمخشريّ في قوله تعالى :﴿ **قالوا سمِعنا فتىً يذكرُهم** ﴾[٥٣] :" يذكرُهم ، لا بُدّ منه لسمِع ، لأنّك لا تقول: سمعتُ زيداً ، وتسكت . حتّى تذكر شيئاً مِمّا سمعت"[٥٤].

والملاحظ من استقراء النحاة لاستعمال هذا الفعل أنّ مُفسّره يغلب

عليه أن يكون جملة فعلية فعلها يدلّ على صوت [٥٥] .

ثالثاً:الحرف

قال سيبويه : " والحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل "[٥٦] ، وهذا القول يعني احتمالين، أحدهما : أنّ الحرف لا يستقلّ بمعناه الإفراديّ على خلاف قسيميهالاسم والفعل فإنّ كلًّا منهما يستقلّ بذلك المعنى ، والثاني : أنّ المعنى الذي يُساقمن أجله الحرف ليس معنى إسناديّاً ، لأنّه – أي الحرف – ليس ركناً في الإسناد، إذ لا يستقيم " أن يكون الحرف حُكماً ولا محكوماً عليه ، لأنّه لا يستقلّ بالمفهومالإفراديّ إلّا بذكر مُتعلّقه من اسم أو فعل "[٥٧] أو جملة ، وهذا الوصف صحيحفدلالة الحرف على المعنى متوقّفة على علاقاته التركيبية ، وهو فحوى قول النحاةالمشهور : الحرف ما دلّ على معنى في غيره . فهو إذن من الدوالّ التي تفتقر إلى إلى ضميمة توضح ذلك المعنى وتحدّده، والمقصود بالمعنى هنا غير ما يُنسب إلى الحرف من قيمة أساسية تكمن في الربط والتعليق بين أجزاء الجملة ، وهذي وظيفتهفي التركيب ، وهو ما نبّهت عليه الدراسات النحوية العربية، واللسانيات الحديثة مناعتبار الأدوات، ومنها الحروف " عناصر أو وسائل نحوية ليس لها معنى مُستقلّ خاص بها ... وظيفتها التعبير عن العلاقات الداخلية بين أجزاء الجملة "[٥٨] .

وقد يتبادر إلى الذهن أنّ الحرف لا يخلو من معنى في حال الإفراد ، والجواب أنّ ذلك ليس على جهة التعميم ، بل هو مقصور على بعض الحروف، من نحو:(سوف) الدالّة على الاستقبال، وما أشبه ذلك من الحروف التي لا تحتمل إلّا معنى مُحدّداً بحكم الاستعمال ، وحتّى تلك الحروف التي توصف بتعدد المعنى ربّما دلّتعلى معنى بأصل الوضع كما يذهب بعض النحاة ، إلّا أنّ ذلك المعنى أقلّ قيمةمن المعنى الذي يُفيده الحرف في تركيب مُعيّن، قال الزجاجي: " الحرف إذا ذكرته دلّ على المعنى الموضوع له ، ثُمّ لم تكتمل الفائدة بذكرك إيّاه حتى تقرنه بما تكتملبه فائدته "[٥٩] .

فمعنى الحرف الكامل ، إنّما ينشأ بسبب علاقته بمدخوله في سياق لغويّ مُعين ، يقول ابن عصفور: " وأمّا الحرف فلا يُعطي في حينٍ واحد أكثر من معنى واحد في غيره ، فإن دلّ ... على معنيين فصاعداً ، نحو (مِن) التي تكون للتبعيض ولابتداء الغاية ولاستغراق

الجنس ... فإنّما يكون ذلك في أوقات مختلفة ، ألا ترى أنّ الكلامالذي تكون فيه مِن مُبعّضة لا تكون فيه لابتداء الغاية"[٦٠].

وفي كلام ابن عصفور إشارة واضحة إلى أنّ المعنى المُراد من الحرف مرهون بالعلاقات السياقية ، على نحو(مِن) المُشار إليها ، ففي قوله تعالى : ﴿**فاجْتنبوا الرّجسَ من الأوثانِ**﴾[٦١]دخلت مِن لتوضيح الاجتناب " ولا يجوز أن تكون للتبعيض لأنّه ليس المأمور به اجتناب بعض الأوثان دون بعض، وإنّما المقصود اجتناب جنس الأوثان "(٦٢) وقد ذكر المراديّ أنّ اللام " حرف كثير المعاني ... وقد أفرد لها بعضهم تصنيفاًوذكر لها نحواً من أربعين معنى "[٦٣] ،ولا شكّ في أنّ تلك المعاني لا تتحدّد إلّا في ضوء القرائن التركيبية ، أو المقالية التي تُعين على تحديد المعنى في ذهنالسامع ، ولذلك قال المرادي : " إنّ دلالة الحرف على معناه الإفراديّ متوقفة على ذكر متعلّقه ، بخلاف الاسم والفعل فإنّ دلالة كلّ منهما على المعنى الإفراديّ غيرمتوقفة على ذكر متعلق ، ألا ترى أنك إذا قلت : الغلام . فُهم منه التعريف ، ولو قلت : أل ، مفردة لم يُفهم منه معنى فإذا قُرن بالاسم أفاد "[٦٤] ، ولا فرق هنا بينالحرف العُمدة في الكلام وبين ما يُعرف بالحرف الزائد عند النحاة ، وهو ما عدّوا دخوله كخروجه ، أي : إنّه لا أثر له في التركيب على مستوى العلاقات النحويةوالدلالية، والصواب أنّ أثره واضح على مستوى المعنى الدلالي للتركيب ، والسياقهو الذي يُحدّد معناه المُراد، وفي هذا يقول المرادي: "الحروف الزائدة تفيد فضلتأكيد وبيان ... وهذا معنى لا يتحصّل إلّا مع كلام "[٦٥] .

والذي يتبين من ذلك ، أنّ الحرف- على اختلاف أنماطه وضمائمه - ينتميإلى تلك الطائفة من الكلمات التي لا تتصف بمعنى تام خارج التركيب ،ومثلهذه الكلمات هي ما أطلق عليها علماء اللغة الغربيون : Functions words أي الكلمات الوظيفية [٦٦] التي تنتظم في علاقات سياقية مع عناصر الجملة الأخرى لتسهم في تكوين المعنى الدلاليّ .

الخاتمة :

كشف البحث عن طائفة من الدوالّ الناقصة في النحو العربيّ ، في إطار كلّ منالاسم والفعل والحرف في ضوء التقسيم الثلاثي للكلمة عند النحاة العرب ، وإذا كان الدالّ الناقص هو الكلمة التي تفتقر في التركيب إلى ضميمة توضح معناها فتستقلّبدلالتها ويتمّ معها معنى الكلام ، فإنّ ذلك يصدق في الأكثر على تلك الكلمات التيلا يمكن أن تنطق بمعزلٍ عن السياق اللغوي ،ويندرج تحت هذا النوع كلّ ما يطلقعليه بالكلمات التركيبية أو الوظيفية مثل الاسم الموصول والظرف المبهم الدالّ عليزمان أو جهة أو مكان ، والحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل ، وغيرها من الكلماتالتي لم يسمح المقام بالإشارة إليها مكتفياً بما عرضه منها . وقد وقف الباحث عليجملة من النتائج منها :

١. أنّ بعض الدوالّ المستقلّة بالفهم من جهة نطقها مفردة قد تكون بمنزلة الدوالّالناقصة باعتبار فهم السامع أو باعتبار معيار الشيوع . كما ظهر لنا ذلك في الاسمالدالّ على الشخص (العلم) والنكرة المحضة ، ومثل هذه الأسماء تستقلّ كلّ منهابالفهم والإفادة بقرائن مقالية، أي أنّها تفتقر إلى عناصر بنيوية في الجملة لكي تؤدّيوظيفتها النحوية، ويدخل في هذا المسلك طائفة من الأفعال المستقلّة بالمدلول، سواء كانت تامّة باعتبار دلالتها على حدث وزمن مثل : سمِع ، التي تتعلّق بما هو عيندون المسموع ، أو كانت مجرّدة تماماً من الحدث واقتصر فيها على إفادة جهة زمنية مُعيّنة ، مثل :(أفعلَ) التي تفيد التعجب ، وأفعال المدح والذمّ ، وكلّ ذلك تبعاً للنظامالنحويّ الذي يقتضي تمام الكلمة على المستوى اللغويّ والتركيبي معاً لإنتاج المعنى الدلاليّ الذي هو حصيلة علاقة الكلمات المفيدة بعضها ببعض .

٢. أشار البحث إلى التفات النحاة العرب إلى دور الكلمة التامّة في عملية التواصل اللغوي ، بوصفها عنصراً مُنتجاً للمعنى الذي يتوقّف عليه فهم المعنى الدلاليّ للكلام ، فتمام الكلمة يعني وضوح معناها في ذهن السامع الذي ينتظر الفائدة .

٣. ألمح البحث إلى العلاقة الواضحة بين النحو والدلالة في نظر النحاة العرب

،من خلال اهتمامهم بمعنى الجملة الذي يتحدّد بواسطة معاني الكلِم التامّة من جهة ،وبعلاقاتها النحويّة بعضها ببعض من جهة أخرى .

الهوامش

١. كتاب سيبويه ١ / ٤٨٢
٢. الأصول في النحو ١ / ٥٩ ٣
٣. المقاصد الشافية ١ / ٢٤١ ٤
٤. معجم مقاييس اللغة (نقص) ٥/ ٤٧٠
٥. البيت في نفح الطيب ٤ / ٤٨٦ ٦
٦. ينظر : شرح المفصل ٣ / ٥٨ ٧
٧. شرح الوافية ١٢٢٨
٨. الكلمة دراسة لغوية معجمية ١٦ ٩
٩. ينظر دور الكلمة في اللغة ٥٣١٠
١٠. حاشية الصبان ١/ ٢٩٣١١
١١. أسرار العربية ٩١٢
١٢. سورة الأنفال: ٤٢ وينظر البحر المحيط ٤/ ٤٩٦ ١٣
١٣. الجنى الداني ٢١١٤
١٤. ينظر : شرح التصريح ١/ ١٢٣
١٥. المقاصد الشافية ١/ ٣٤٨ ١٦
١٦. كتاب سيبويه ١/ ٨٨ ١٧
١٧. المقاصد الشافية ٤/ ٦١١١٨
١٨. أسرار العربية ٢٤٤ ١٩
١٩. كتاب سيبويه ٢/ ٤١٣٢٠
٢٠. ينظر الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٧ ، وصاحب البسيط في النحو هو ضياء الدين بن العلج توفي سنة ٧٠٨هـ (يُنظر بغية الوعاة ٢/ ٦٠) ٢١
٢١. همع الهوامع ١/ ٣٢٥ ٢٢
٢٢. كتاب سيبويه ١/ ٣٢٨
٢٣. الأصول في النحو ١/ ١٤٨٢٤
٢٤. كتاب سيبويه ٢/ ٢٢٧
٢٥. المقاصد الشافية ٢/ ٥٣ وابن الحاج الإشبيليّ تلميذ الشلوبين ت ٦٤٧ هـ (بغية الوعاة ١ / ٣٥٩
٢٦. المصدر السابق٣٦/ ٢٦
٢٧. المصدر السابق ١/ ٤٢٥
٢٨. كتاب سيبويه ٢/ ٤١١
٢٩. اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١١٣
٣٠. شرح المفصل ٢/ ٣١
٣١. أسرار العربية ١٧٩
٣٢. شرح المفصل ٢/ ٣٦
٣٣. المصدر السابق
٣٤. مغني اللبيب ٩٤
٣٥. شرح المفصل ٤/ ٩٥
٣٦. كتاب سيبويه ٢/ ٨١
٣٧. المقاصد الشافية ١/ ٢٥٨
٣٨. ينظر من أسرار اللغة ٢٩١
٣٩. سورة ص ٣٢٤٠
٤٠. ينظر الكشاف ٥ / ٢٦٧
٤١. الجامع لأحكام القرآن ١٨/ ١٩٥
٤٢. شرح الرضي على الكافية ٢/ ٤٠٦
٤٣. كتاب سيبويه ٢/ ٥٤٤
٤٤. الأصول في النحو ٢ / ٣٢
٤٥. ينظر كتاب سيبويه ٢ / ٦٢
٤٦. الأصول في النحو ١ / ٧٤ – ٧٥

٤٧.ينظر شرح التسهيل ٣ / ٤٢
٤٨.ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ١٠٧
٤٩.شرح المفصّل ٤ / ٣٦٥ وينظر : الأشباه والنظائر ٢ / ٤١٧
٥٠.المقتضب ٢ / ١٤٠
٥١.شرح الدروس في النحو ٣٨٢
٥٢.ينظر همع الهوامع ٢ / ٣١٩ والمقاصد الشافية ٢ / ٤٥٨
٥٣.سورة الأنبياء ٦٠
٥٤.الكشاف ٤ / ١٥٢
٥٥.ينظر شرح التسهيل ٢ / ٨٤
٥٦.ينظر كتاب سيبويه ٢ / ٢٥ والأصول في النحو ٢/ ٢٩
٥٧.كتاب سيبويه ١ / ١٢
٥٨.شرح الوافية ١٣٦
٥٩.دور الكلمة في اللغة ٥٣
٦٠.الإيضاح في علل النحو ٤٨ – ٤٩
٦١.شرح جمل الزجاجي ١ / ٨٩
٦٢.سورة الحج : ٣٠
٦٣.أسرار العربية ٢٥٩
٦٤.الجنى الداني ٩٥
٦٥.المصدر السابق ٢١
٦٦.ينظر أسس علم اللغة ١١٠

مصادر البحث ومراجعه

- القرآن الكريم

١. أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق محمد البيطار ، طبعة المجمع العلمي في دمشق .
٢. أسس علم اللغة ، ماريو باي ، ترجمة د. أحمد مختار عمر ط٨ عالم الكتب ١٩٩٨ _ الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي ، تحقيق غازي مختار طليمات وآخرين ، طبعة دمشق
٣. الأصول في النحو ، ابن السرّاج ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ط٣ بيروت ١٩٩٦
٤. الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق د. فائز فارس ، ط٣ دار النفائس ، بيروت ١٩٧٩
٥. بغية الوعاة ، السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة البابي الحلبي ١٩٦٥
٦. الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ٢٠٠٦
٧. الجنى الداني ، الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، بيروت ١٩٩٢
٨. حاشية الصبان (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك) تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ،المكتبة التوفيقية ، مصر .
٩. دور الكلمة في اللغة ، ستيفن أولمان ، ترجمة د. كمال محمد بشر، طبعة مكتبة الشباب .
١٠. شرح التسهيل ، ابن مالك ، تحقيق د . عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون ، دار هجر ، ١٩٩٠

١١. شرح التصريح ، الشيخ خالد الأزهري ، تحقيق محمد باسل عيون ، بيروت ٢٠٠٠ .
١٢. شرح الدروس في النحو ، ابن الدهان النحويّ ، دراسة وتحقيق د. إبراهيم محمد أحمد الإدكاوي مطبعة الأمانة ، القاهرة ١٩٩١ .
١٣. شرح الرضي على الكافية ، الاستراباذي ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، بنغازي ١٩٩٦ _ شرح المفصل ، ابن يعيش ، قدم له د. إميل بديع يعقوب ، بيروت ٢٠١٠ .
١٤. شرح الوافية ، ابن الحاجب النحويّ ، دراسة وتحقيق د. موسى بناي علوان ، النجف ١٩٨٠ .
١٥. كتاب سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط٣ القاهرة ١٩٨٨ .
١٦. الكشاف ، جار الله الزمخشري ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وزميله ، الرياض ١٩٩٨
١٧. الكلمة دراسة لغوية معجمية ، د. حلمي خليل ، مصر ١٩٩٨ .
١٨. اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق غازي مختار طليمات ، دمشق ١٩٩٥ .
١٩. اللمع في العربية ، ابن جني ، تحقيق د. سمير أبو مغلي ، عَمّان ١٩٨٨ .
٢٠. معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، مصر ١٩٧٩
٢١. مغني اللبيب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، بيروت ١٩٩٨ .
٢٢. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، أبو إسحاق الشاطبيّ ، تحقيق د. عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين وآخرين ، طبعة جامعة أم القرى .
٢٣. المقتضب ، أبو العباس المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٩٩٤
٢٤. من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس ، ط ٦ مطبعة الأنجلو المصرية ١٩٧٨ .
٢٥. نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب ، أحمد بن محمد التلمساني ، تحقيق د. إحسان عباس ، دار صادر، بيروت ١٩٦٨
٢٦. همع الهوامع ، السيوطي ، تحقيق أحمد شمس الدين ، بيروت ١٩٩٨ .